القوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م لبنك فيصل الإسلامي السوداني

بنك فيصل الإسلامي
Faisal Islamic Bank

قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م الف جنيه سوداني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الف جنيه سوداني
الموجودات			
النقد وما فى حكمه والإحتياطى النقدى لدى بنك السودان المركزى	(٥)	٣٠٣,٥٨٤,١١٦	٣٠٧,٤٦٧,٧٨٥
ذمم البيوع المؤجلة	(٦)	١١٠,٨٤٩,٤٣٨	٨٥,٥١٦,٧٢١
تمويلات أخرى	(٧)	٦,٨٦٥,٧٠١	٤٨٠,٨٨١
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(٨)	٨٦,٣٧٠	٨٦,٣٧٠
استثمارات بالتكلفة المستنفدة	(٩)	٥,٢١٩,٢٧٨	٥,٢١٩,٢٧٨
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(١٠)	١١,٦٩٠,١٤٦	٨,٨٣٦,٠٤٢
مضاربات	(١١)	٩٠,٥٩٢,٨٧٣	٤٤,٠٩٥,٣٦٢
مشاركات	(١٢)	٢,١٢٤,٢٦٧	٣,٢٩٩,٠٥٩
أصول عقارية متاحة للبيع	(١٣)	١١٩,٦٦١	١١٩,٦٦١
مساهمات في شركات تابعة	(١٤)	٤٧١,٦٩٦	٤٧١,٦٩٦
موجودات أخرى	(١٥)	٢٠,٤٧٩,١٠٦	٧,٤١٧,٠٥٤
صافي الموجودات الثابتة	(١٦)	٢,٥٣٣,٦٣٣	٤,٤٢٤,٢٤٣
صافي الموجودات غير الملموسة	(١٧)	٩,٦٦٧	١١,٥٤٥
إجمالي الموجودات		٥٥٤,٦٢٥,٩٥٧	٤٦٧,٤٤٥,٦٩٧
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الحسابات الجارية والإدخار	(١٨)	٢٥٤,٢١٥,٦٦٧	٢٢٧,٠٧٣,٤٣٨
مطلوبات أخرى	(١٩)	١٠٥,٤٩٤,٥٢٢	٦٥,٩٧٧,٠٤٧
مخصصات	(٢٠)	٣,٦٠٨,٨٢٦	٣,٥٣٢,٥٠٢
إجمالي المطلوبات		٣٦٣,٣١٩,٠١٥	٢٩٦,٥٨٢,٩٨٧
حسابات الإستثمار المطلقة	(٢١)	١٢٨,٣٢١,٩٩٧	١٢٨,٧٩٧,٨٦١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة		٤٩١,٦٤١,٠١٢	٤٢٥,٣٨٠,٨٤٨
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٢)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات	(٢٣)	٥٧,٣٦٩,٦٨٤	٣٤,٠٦٢,١٤٩
الأرباح المبقاة		٢,٦١٥,٢٦١	٥,٠٠٢,٧٠٠
إجمالي حقوق الملكية		٦٢,٩٨٤,٩٤٥	٤٢,٠٦٤,٨٤٩
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحقوق الملكية		٥٥٤,٦٢٥,٩٥٧	٤٦٧,٤٤٥,٦٩٧
الحسابات النظامية	(٢٤)	٦,٣٩٨,٤٦٩	٢٥,٨٣٨,٨٧١

محمد عبد القادر محمد نور يعقوب
عضو مجلس الإدارة

يوسف محمد كرار التوم
عضو مجلس الإدارة

أمين فاضل الطيب شبيكة
المدير العام المكلف

قائمة الدخل للسنةالمالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م الف جنيه سوداني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الف جنيه سوداني
الدخل			
دخل البيوع المؤجلة	(٢٥)	٥,٩٨٨,٦٦٨	١٣,٣٦٢,٧٧٥
دخل الاستثمارات	(٢٦)	٢,٤٨٠,٦١٢	٢,٠٩٧,٧٧٦
إجمالي الدخل من التمويل والاستثمار		٨,٤٦٩,٢٨٠	١٥,٤٦٠,٥٥١
يطرح: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	(١/٢١)	(١,٥٦٢,٣١٦)	(٤,٩٨٢,٢٢٧)
صافى الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات		٦,٩٠٦,٩٦٤	١٠,٤٧٨,٣٢٤
إيرادات الخدمات المصرفية	(٢٧)	٨,٩٢٧,٤٥٥	١٠,٢٠٥,٤٠٠
دخل البنك من استثماراته الذاتية	(٢٨)	٩٦٤,٤٢٨	٨٤٣,٠٧٦
(خسائر)/ مكاسب تقييم عملات اجنبية	(٢٩)	٢٢,٨٢٣,٤٠٣	٨,٩٦٧,٣٥٤
إيرادات أخرى	(٣٠)	٥١٦,٠٨٤	٦٠٣,٦٥٢
إيرادات تقييم أسهم شركات مدرجة(سوداتل)		-	٧٢,٨٠٢
إجمالى إيرادات البنك		٤٠,١٣٨,٣٣٤	٣١,١٧٠,٦٠٨
المصروفات			
تكلفة العنصر البشرى	(٣١)	١١,٠٣٧,٧٦٧	٩,٧٧٩,٤٦١
المصروفات العمومية والادارية	(٣٢)	٣,٨٥٣,٩١٥	٥,٠٣٣,٣٢٦
إهلاك وإطفاء الموجودات	(٣٣)	١٥٢,٢٨٠	٤٦٠,٠١٢
غرامات بنك السودان المركزي		-	٣,٦٧٣
مخصصات مخاطر التمويل و الاستثمار	(٣٦)	٣,٢٩٩,٩٢٨	٣٨٠,١٤٤
اطفاء مخصص خسائر الحرب	(٣٩)	١,٣١١,١٦٣	-
اجمالى المصروفات		١٩,٦٥٥,٠٥٣	١٥,٦٥٦,٦١٦
صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب		٢٠,٤٨٣,٢٨١	١٥,٥١٣,٩٩٢
زكاة العام	(٤٧)	(٤٧,٣١٧)	(٢٣٤,٠٢٥)
ضريبة أرباح العام	(٤٨)	-	(١,٤٤٩,٥٢٢)
صافى دخل العام		٢٠,٤٣٥,٩٦٤	١٣,٨٣٠,٤٤٥

محمد عبد القادر محمد نور يعقوب
عضو مجلس الإدارة

يوسف محمد كرار التوم
عضو مجلس الإدارة

أمين فاضل الطيب شبيكة
المدير العام المكلف

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

إدارة الرقابة الشرعية
Sharia Supervision Department

بنك فيصل الإسلامي
Faisal Islamic Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 21/ربيع الأول/1446هـ
الموافق: 2024/09/25م

تقرير هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الاسلامي السوداني عن الفترة من أول يناير 2023م وإلى نهاية ديسمبر 2023م الموافق الثامن من شهر جمادى الأخرة 1444هـ إلى الثامن عشر من شهر جمادى الأخرة 1445هـ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، عملاً بما جاء في المادة 73 (5) من النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي السوداني، وعملاً بمعيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) الخاص بهيئات الرقابة الشرعية الصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)-البحرين- تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية للمساهمين التقرير التالي: -

مسئولية الهيئة: -

ان مسئولية الهيئة وفقاً للائحتها التنظيمية ومتطلبات الرقابة الشرعية تتمثل في الرقابة الشرعية علي جميع الاعمال والانشطة والعقود والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وكذلك جميع مستندات البنك وعقد التأسيس والنظام الأساسي والمعايير المحاسبية والقوائم المالية وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر وجميع المصروفات بين المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية، وإصدار الفتاوى والقرارات والضوابط الشرعية الخاصة بها، و وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال البنك لضمان التزامه بالشريعة الإسلامية وفقاً للفتاوى والقواعد والقرارات الصادرة من قبل الهيئة وكذلك من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان.

اما مسئولية التزام البنك بالشريعة الإسلامية وفقاً لفتاوى وقرارات واراء الهيئة والهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان فتقع على الإدارة التنفيذية بالبنك.

الأسس التي اعتمدت عليها الهيئة في أداء مهامها: -

اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية في أدائها للمهام الموكلة اليها من القيام بالمراقبة والمراجعة وإصدار الفتاوى والتوجيهات والقرارات على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ والمعايير الشرعية الصادرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والموافق عليها من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان، معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزمت بها في كل ما تفتي به او تعتمده او توافق عليه او توصى به في كل ما يتعلق بأعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.

الاعمال التي قامت بها الهيئة خلال العام2023م: -

أولاً عقدت الهيئة (17) اربعة عشر اجتماعاً خلال الفترة من شهر يناير وحتى شهر ديسمبر 2023م كانت منها عدد (8) اجتماعات مباشرة وعدد (9) اجتماعات عن طريق الاتصال بالهواتف المحمولة وتطبيق الواتساب أصدرت فيها عدداً من القرارات في المسائل التي أحالها إليها المسؤولون في البنك، مثبته في المحاضر.

ثانياً قررت الهيئة قيام دورة في الصيرفة الإسلامية لتدريب موظفي البنك عند شهر يوليو 2023م إلا أن ظروف الحرب قد حالت دون قيامها.

ثالثاً راجعت الهيئة العقود المنفذة برئاسة البنك وإدارة الشركات والمؤسسات الكبرى وبعض الفروع ووجهت بتصحيح ما ورد فيها من أخطاء ومخالفات شرعية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

إدارة الرقابة الشرعية
Sharia Supervision Department

بنك فيصل الإسلامي
Faisal Islamic Bank

رابعاً نظرت الهيئة في الموضوعات التي وردت إليها من بعض إدارات البنك وأصدرت فيها التوجيهات اللازمة.

خامساً عقدت الهيئة اجتماعاً بتاريخ 2024/08/17م اطلعت فيه على تقرير المراجع الخارجي وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية للعام 2023م ولم تجد فيها ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

استقلالية الهيئة: -

تؤكد الهيئة على انها أدت مسؤولياتها ومهامها وقامت بجميع الاعمال باستقلالية تامة، وقد وفر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كل التسهيلات اللازمة للاطلاع على كل المستندات والوثائق والبيانات ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

رأي الهيئة بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية: -

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وايضاحات للتأكد من مدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية، وذلك وفقاً لما قمنا به من اعمال مراجعة فإننا نقرر الاتي: -

1- خلصت الهيئة على ان كل البيانات والمعلومات والايضاحات تعطي صورة صادقة وعادلة على ان جميع اعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وكانت هنالك عدد من المخالفات وقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي أدت الى معالجتها.
2- ان توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حساب الاستثمار متفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبل الهيئة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
3- ان حساب الزكاة تم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً لمنشور ديوان الزكاة الخاص بزكاة البنوك والمؤسسات المالية.

تشكر الهيئة المسئولين في البنك على تعاونهم معها في إنجاز مهامها، وتحمد الله الذي هدى الجميع إلى الإسهام في هذا العمل الإسلامي العظيم، ونسأله أن يثبت القائمين به على الحق ويوفقهم للسير في طريق التقدم والنجاح إنه سميع مجيب.

1. الأستاذ الدكتور / خليفة بابكر الحسن — رئيس هيئة الرقابة الشرعية
2. الأستاذ الدكتور / محمد الفاتح حامد — عضو هيئة الرقابة الشرعية
3. الدكتور / عبد الرحمن الصديق دفع الله — عضو هيئة الرقابة الشرعية
4. الدكتور / أحمد محمد عبد المجيد — عضو هيئة الرقابة الشرعية
5. الأستاذ / على عبد الباسط أحمد الحاج — عضو هيئة الرقابة الشرعية

بنك فيصل الإسلامي السوداني
هيئة الرقابة الشرعية

تقرير المراجعين

Mohamed S. Haggar & Co.
Chartered Certified Accountants
Management & Financial Consultants
Fellow Chartered Certified Accountants UK

محمد سليمان حجار وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
مستشارون إداريون وماليون
زمالة الجمعية الملكية للمحاسبين القانونيين - المملكة المتحدة

تقرير المراجعين

السادة/ المساهمون

بنك فيصل الإسلامى السودانى

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامى السوداني من الصفحة (1) الي الصفحة (39) المكونة من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية وقائمة الإستثمارات المقيدة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات المرفقة مع هذه القوائم والسياسات المحاسبية الموضحة بالإيضاح (2).

الرأي

برأينا فإن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك كما في 31ديسمبر2023م ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية والتغيير في حقوق الملكية والاستثمارات المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقره هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأداء المراجعة وفقاً لما تنص عليه معايير المراجعة الدولية وفي إطار مسئوليتنا بموجب تلك المعايير والموضحة أدناه في فقرة مسئولية المراجع القانوني حول مراجعة القوائم المالية، إننا مستقلون تماماً عن البنك وفق ما ينص عليه ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي للمحاسبين (IFAC) الي جانب إلتزامنا بالوفاء بمتطلبات السلوك المهني الأخرى.

نحسب أن مراجعتنا قد وفرت أساساً معقولاً لرأينا حول القوائم المالية.

أمور المراجعة الهامة: -

إن أمور المراجعة الهامة هي تلك الأمور التي كانت ذات أهمية لمراجعة القوائم المالية في تلك الفترة الحالية من حيث أثرها على الراي المهني. وقد تم تقييم تلك الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية بشكل عام وعند تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رايا منفصلا حول هذه الأمور، وبخصوص كل امر من هذه الأمور فهنالك وصف لكيفية التعامل الذي تم مع ذلك الأمر. لقد قمنا بتنفيذ مسؤوليتنا الموضحة في فقرة مسئولية المراجعة القانونية وقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية. وما توفره لنا نتائج إجراءات المراجعة التي قمنا بها بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع تلك الأمور كأساس لإبداء رأينا حول مراجعة القوائم المالية المرفقة.

تقرير المراجعين

1. أثر الحرب على البنك:

يقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع على عبد اللطيف مركز الفيحاء بمدينة الخرطوم وللبنك 75 فرعاً ومكتب صرف منها 55 بولاية الخرطوم و5 بالولايات الغربية و3 بالولاية الوسطي، ونسبة لظروف الحرب وعدم الاستقرار أدارت الإدارة التنفيذية البنك من مواقع مختلفة داخل السودان توزعت في مدن مدني والقضارف وعطبرة وبورتسودان وأفادت الإدارة التنفيذية بأنها لم تتمكن من الوصول للمقر وحتى تاريخ التقرير لم يتعرض للحريق وشكل هذا الواقع صعوبة كبيرة لإجراء أعمال المراجعة وتقليل خطر عدم كفاية الأدلة في أبداء الراي قمنا بوضع خطة مكنت فريق المراجعة للسفر لكل من القضارف وعطبرة وبورتسودان وإجراء أعمال المراجعة علي الطبيعة وزيادة عدد العينات وإجراء مطابقات مكنتنا من الحصول على تأكيدات وأدلة اثبات معقولة.

2. النسخ الاحتياطية للبيانات والأرشيف الورقي والإلكتروني:

تمثل النسخ الاحتياطية للبيانات (Backup) وللأرشيف الإلكتروني أهمية قصوى في استمرار نشاط البنك وإمكانية الحصول على الأدلة المناسبة، وقد أفادت إدارة البنك بأنها تحتفظ بنسخة احتياطية إلكترونية للبيانات (Backup) بمقر بديل داخل السودان وتم عمل ارشفه إلكترونية سحابية للبيانات وتم التأكد من ذلك بمراجعة العقد ومراجعة مدير تقنية المعلومات وتبين بأن البنك في حوجه لتطوير أنظمة الأرشفة الإلكترونية للمستندات الورقية على الإنترنت السحابي.

3. مكاسب تقييم عملات اجنبية:

عند مراجعة الدخل تبين إن مكاسب تقييم العملات الأجنبية بلغت 22,823,403 ألف جنية في العام 2023م وصافي الدخل لنفس العام بلغ 20,435,964 ألف جنيه وهذا يدل على ان صافي الدخل يتحول إلى خسارة في حالة عدم وجود مكاسب تقييم العملات الأجنبية، لذا قمنا بمراجعة أرصدة البنك العملات الأجنبية عند بنك السودان وتغير سعر صرف الدولار الأمريكي من 579 ج.س. في بداية العام إلى 830 ج.س. في نهاية العام.

4. مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار:

عند مراجعة مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار تلاحظ زيادتها من 910,934 ألف جنيه في عام 2022م إلى 4,210,862 ألف جنيه سوداني هذا العام، إي إلى أكثر من اربعة أضعاف، وعند مراجعة تلك المخصصات مع موجهات بنك السودان تبين لنا عمل تلك المخصصات وفق موجهات بنك السودان المركزي كما مبين بالإيضاح 36.

5. إطفاء مخصص خسائر الحرب

عند مراجعة الخسائر الناتجة عن الحرب كما في الإيضاح 39 والبنود المكونة لها تبين لنا ان إجمالي خسائر الحرب بلغ 13,111,632 ألف جنيه سوداني حتى تاريخ إعداد القوائم، وقدمت الإدارة مقترح إطفاء هذه الخسائر في 10 سنوات، تمت مراجعة البيانات للتأكد من صحة احتساب المخصص والإفصاح عن ذلك كما حدد في الإيضاح 39.

تقرير المراجعين

6. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بما أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك تعتبر من الأمور الهامة لذلك كان لابد من إخضاعها لإجراءات مراجعة التحقق إذ أن كبار المسؤولين هم حسب تعريف البنك الأشخاص الذين لديهم الصلاحيات والمسئوليات للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة.

كبار المساهمين (حسب تعريف البنك) هم المساهمون الذين يمتلكون أكثر من 5% من رأس مال البنك المصدر.

ولقد تبين أن المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات العلاقة تتم وفق الشروط التجارية العادية ووفق الأسس التي يعمل بموجبها البنك ووفق ضوابط بنك السودان المركزي وهي مدرجة من ضمن بنود القوائم المالية ولقد تم التحقق من كفاية الإفصاح عنها. إيضاح رقم (40).

مسئولية إدارة البنك

إن مسئولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية تقع علي عاتق إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أي أخطاء هامة نسبياً ناتجة عن تجاوز أو خطأ متعمد وإختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل هذه الظروف.

مسؤولية المراجع القانوني:

إن هدفنا كمراجعين يتمثل في الحصول على تأكيدات معقولة من أن القوائم المالية خالية وبصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يشمل رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عالي من التأكيدات وأن عملية المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة الدولية إلا أنها لا تضمن بأن المراجعة سوف تكشف دائماً أى خطأ جوهري فى حال وجوده وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر هامة نسبياً بشكل فردى أو جماعي إذا كان من المتوقع تأثيرها بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءاً على تلك القوائم المالية كجزء من عملية المراجعة وفقاً" لمعايير المراجعة الدولية فإننا نمارس التقدير المهني مستصحبين في ذلك الشك المهني طوال فترة المراجعة . كما نقوم بما يلي: -

❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الهامة نسبياً في القوائم المالية سواء بسبب التجاوز أو الغش أو الأخطاء وفى الإطار العام الذى نصت عليه معايير المراجعة ووفق المنهجية التي يتبعها المكتب في عمليات تقييم المخاطر

تقرير المراجعين

ومن ثم تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة إثبات رقابية كافية وملائمة والتحقق من صحتها كبينة تستوجب الإعتماد عليها كأساس لإبداء الرأى حول القوائم المالية.

❖ تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالنظام المحاسبى والقوائم المالية وذلك بتحديد منهج المراجعة وتصميم إجراءاتها بما يتلائم وظروف الشركة وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية.

❖ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والمبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الإدارة الجوهرية إلى جانب العرض الكلى فى القوائم المالية.

❖ لقد تم التحرى حول مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وتم التقصى اللازم بناءاً على أدلة الإثبات الرقابية التي تم الحصول عليها، بغية التثبت من وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. ذلك أن أى إستنتاج بوجود هكذا حالة جوهرية من عدم التيقن يستوجب الإشارة إليه فى تقريرنا عن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية للشركة، أو فى حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية مما قد يستوجب تعديل رأينا، علماً بأننا نعتمد فى إستنتاجاتنا على أدلة الإثبات الرقابية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فقد تؤدى الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى التوقف عن القدرة على الإستمرارية.

❖ لقد تم تقييم العرض العام ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعلومات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل للقوائم المالية.

❖ لقد تم التواصل مع القائمين على الحوكمة فى إدارة بنك فيصل الإسلامى السودانى خاصة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت المراجعة ونتائج المراجعة الهامة، بما فى ذلك أى خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية يتبين لنا من خلال المراجعة.

❖ تمت إفادة القائمين على الحوكمة بكامل إلتزامنا وإمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التى من الممكن الإعتقاد بأنها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما تنطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

❖ هنالك بعض الأمور التى تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، حيث قمنا بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية فى مراجعه القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامى السودانى للسنة الحالية، والتي تعد أمور المراجعة الهامة، حتى نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول المراجعة، إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلنى عنها، أو عندما نقرر فى حالات نادرة للغاية أن لا يتم ذكر أمر معين فى تقريرنا فى حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن لا تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير المراجعين

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات 2015م والتشريعات الأخرى نشير الي ما يلي :

1. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض مراجعتنا.
2. لقد تم إعداد القوائم المالية للبنك في كافة النواحي الجوهرية وفقا للأحكام المعنية في قانون الشركات 2015م وموجهات بنك السودان المركزي ووفق ما تنص عليه معايير المحا سبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.
3. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة.
4. تم إدراج الاستثمارات في الأسهم ووكالة الضمان للتمويل الأصغر ضمن الإيضاح رقم (10) فى القوائم المالية للبنك وهي تشمل المساهمات والاستثمارات التي قام بها البنك خلال السنة المنتهية في 31ديسمبر2023م.
5. يبين الإيضاح رقم (40) حول القوائم المالية للبنك الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها.
6. إستناداً الي المعلومات التي توفرت لنا، لم يستدعى انتباهنا ما يستوجب الإعتقاد بأن البنك قد أخل خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بأي من الأحكام المنصوص عنها في قانون الشركات 2015 م او موجهات بنك السودان المركزي أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2023م.
7. يعكس الإيضاح رقم (38) المساهمات الاجتماعية (التبرعات) خلال السنة.

06 مايو 2024م

توقيع:

محمد سليمان عبدالله حجار
زميل الجمعية الملكية للمحاسبين القانونيين – المملكة المتحدة
الشريك المؤسس
محمد سليمان حجار وشركاه

محمد سليمان حجار وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون ومستشارون اداريون